

الصيغة الاسمية في كتاب (القراءات الشاذة)**لابن خالويه (ت٣٧٠هـ)****(دراسة دلالية)****م.د. علي عبد الوهاب الوردبي****الجامعة المستنصرية / كلية التربية الأساسية****الملخص:**

يعدُّ البحث في القراءات القرآنية ميدانا مهما لدراسة أنماط الاستعمال في عصور الاحتجاج بعيدا عن ضرورات الشعر والنصوص المجهولة، والوقوف على القراءات الشاذة يمكِّن الباحث من الوقوف على مراحل مهمة من تاريخ العربية فضلا عن معرفة أثر السياق في تلك القراءات، والتغيرات التي صاحبت خط المصحف، والخط العربي عامة، وأنواع الاشتقاق اللغوي، والترادف في استعمال الصيغ ودلالاتها.

Nominal state in (anomalous readings) book by Ibn**Khalawayh(370a.h) semantic study****Lect. Dr. Ali. A. Alwardi****Abstract:**

Research in Quarrian readings is considered an imported scope in studying different patterns of using language in argument period ,that is away from necessity of poetry and anonymous texts and knowing the important period in Arabic language history, in addition to know the effect of context in these readings and changes that, generally period Arabic and holy Quran font and types and linguistic derivation and synonymously in using these paterrens and their indications.

المقدمة:

القراءات القرآنية منجم لغوي يمثل خير تمثيل الكثير من طرائق الأداء اللغوي في العصر الاسلامي وتناولتها دراسات متعددة بالبحث والتحليل؛ لأنها تمثل أنماطا مختلفة من "التلفظ"؛ وقد قيل فيها: "سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها"^(١)، لا بمعنى أن هذه القراءات جميعا تعود إلى النبي(ص) مثلما يرى بعضهم بل إن القارئ يتبع من سلفه وصولا إلى عصر نزول القرآن وقراءته الأوائل، وهنا ستواجه الباحث في ذلك مشكلة تعدد "القراءات" التي تمثل فيما يبدو روايات متعددة لـ"النص المقدس" المنزل على النبي "ص" إلى جانب "النص المحفوظ بين الدفتين"؛ فنحن أمام ظاهرة مهمة من ظواهر أداء اللغة تستحق الاهتمام بها ودراستها فضلا عن أن القراءات تتصف بالتوثيق والإسناد عند روايتها قياسا على المرويات اللغوية الأخرى، وفي سياق ذلك وردت بعض القراءات الموصوفة بـ"الشاذة"، وسأقف على مفهوم الشذوذ ومعاييرها المختلفة بين علماء القراءات؛ لتكون مدخلا إلى دراسة ما ورد في كتاب ابن خالويه"ت٣٧٠هـ" الموسوم "القراءات الشاذة" بما يرتبط بموضوع البحث من دراسة لصيغ "الحالة الاسمية" دراسة دلالية، وعنيت بالصيغة الاسمية ما يقابل الفعل والحرف أو الأداة؛ فالكلمة تقسم على ثلاثة أقسام: الاسم والفعل والحرف؛ فالبحث سيقف على صيغ حالة الاسم ودلالاتها ضمن النص محل الدراسة؛ ومن الجدير بالذكر أن الكتاب يحمل اسم "القراءات الشاذة" وليس "مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع" وهو العنوان المثبت في غلاف الكتاب؛ ومنشأ الخطأ أن محققه الاستاذ برجشتراسر توفي قبل نشره، فتولى زميله أثر جفري كتابة مقدمة للكتاب، ونشره فكان أن نشره مخطئا تسميته؛ فاسمه الصحيح هو "القراءات الشاذة" وهو بهذه التسمية في الغلاف الداخلي للكتاب بعد مقدمة جفري، وأشار جفري نفسه إلى ذلك عرضا في حديثه في المقدمة عندما قال: "من أشهر الكتب التي تتعلق بهذا الموضوع كتاب القراءات الشاذة للنحوي الشهير والإمام الكبير ابي عبد الله الحسين بن احمد بن حمدان بن خالويه وهو هذا الذي ننشره الآن للقراء"^(٢)، والبحث سيتوزع بين محاور، هي:

- القرآن الكريم والقراءات

ينبغي لنا ونحن نبحت في مسائل تتعلق بالقراءات القرآنية أن نشير إلى حقيقة مهمة تتعلق بالقرآن الكريم وعلاقته بالقراءات القرآنية، وهي ضرورة التفريق بينهما لما سنبينه؛ فالقرآن لغة من: "الجمع، وسمي قرآنا؛ لأنه يجمع السور فيضمها،...وقرأت الشيء قرآنا: جمعته وضممت بعضه إلى بعض"^(٣)، أما في الاصطلاح فهو: "الكلام المعجز المنزل على النبي(ص) المكتوب في المصاحف، المنقول عنه بالتواتر، المتعبد بتلاوته"^(٤)، أو هو: "الوحي المنزل على محمد(ص) للبيان والإعجاز"^(٥)، أما القراءات؛ فقد عرّفها الزركشي(ت٧٩٤هـ): "اختلاف ألفاظ الوحي المذكور

في كنية الحروف أو كفييتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما^(٦)، والعلم الذي يدرس القراءات عرفه ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) بأنه: "علم بكيفية أداء كلمات القرآن، واختلافها معزوا لناقله"^(٧)؛ فالخلاف الرئيس بينهما هو أنّ "القرآن" متعبد بتلاوته، و"هو وحي منزل" بخلاف "القراءات" التي هي اجتهاد في طريقة أداء النص المقدّس من القراء تحكمت فيه ثقافتهم اللغوية فليس لنا أن ندعي أنّ هناك تلازما بين مفهومي القرآن الكريم والقراءات؛ لافتقار القراءات إلى أهم ما اتصف به النص المقدّس وهو التواتر^(٨)؛ وفي ذلك يقول الزركشي: "والتحقيق أنها متواترة عن الأئمة السبعة أما تواترها عن النبي (ص) ففيه نظر"^(٩)، وهنا لا بد من بيان أنّ اصل اختيار تلك القراءات السبعة لا يعدو أن يكون اجتهادا من ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)؛ إذ ذكر المؤرخون أن ابن مجاهد قام بجمع قراءات سبعة من مشهوري القراء^(١٠)؛ لذا توهم كثيرون أنّ القراءات السبعة التي جمعها هي المقصودة بما يروى من أنّ القرآن أنزل على سبعة أحرف^(١١)، والذي أوقعهم في هذه الشبهة أنهم سمعوا أنّ القرآن أنزل على سبعة أحرف، وسمعوا القراءات السبعة فتوهموا أنّ تلك السبعة هي المشار إليها في الحديث^(١٢)، ومن جملة ما استشكل العلماء على ابن مجاهد اقتصاره من رواية كل إمام على راويين؛ فصار من يسمع قراءة راوٍ ثالث يبطلها وقد تكون أشهر وأصح وأظهر^(١٣)؛ وكل ذلك يدعم نتيجة مفادها "أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان"^(١٤)؛ ويعزز ذلك ما قيل من أنّ لكل قارئ أكثر من راوٍ، وربما يختلف هؤلاء في الرواية عنه بحسب ما استشكله العلماء على ابن مجاهد؛ فالرواية حتى عن القارئ الواحد يختلفون، وإلا لما تباينت واختلفت الروايات، وهذا الأمر يستلزم عدم تواتر القراءات؛ فكيف نقرن تواتر القرآن الذي أطبق المسلمون على روايته بقراءة قارئ ما اختلف عدد محدود في روايتها؟؛ وتطالعنا في سياق ذلك مصطلحات تتعلق بموضوع القراءات؛ فقد ذكر السيوطي (ت ٩١١هـ) أنّ القراء قسموا أحوال الإسناد على قراءة ورواية وطريق ووجه^(١٥)، فالخلاف إن كان لأحد الأئمة السبعة أو العشرة أو نحوهم وانفقت عليه الروايات والطرق عنه فهو قراءة فإن كان للراوي عنه فهو رواية أو لمن بعده فنازلا فطريق أو لا على هذه الصفة مما هو راجع إلى تخيير القارئ فيه فوجه^(١٦)، أي أنّ مفهوم "القراءة" يتعلق بأحد القراء السبعة أو غيرهم، ممّا تتفق فيه الروايات عنه فتكون قراءة له؛ أي إنّ الأمر لا يعدو القراء وطرق أدائهم النص المقدّس، بخلاف القرآن الكريم، فهو متعلق بشخص النبي (ص) فهو حامله والقرآن نزل عليه وأداه بما تواتر عنه، وأجمعت الأمة عليه؛ فليس الأمر متعلقا براوٍ أو راويين أو حتى ثلاثة كما في القراءات، بل جمهور المسلمين روه عنه (ص) .

وبعد أن أشرت على نحو موجز إلى مفهوم القراءات وفرقتها عن القرآن الكريم أنتقل إلى قضية "الشذوذ" في القراءات القرآنية .

• شواذ القراءات

تصادف الباحث في القراءات قضية (الشذوذ) في بعضها، ومادام البحث يتناول الصيغ الخاصة بالحالة الاسمية للكلمة في القراءات الشاذة فلا بدّ من بيان مفهوم القراءات الشاذة، والشاذ لغة ما: "انفرد عن الجمهور ونذر"^(١٧)، أما في الاصطلاح؛ فما: "يكون مخالفا للقياس من غير نظر إلى قلة وجوده و كثرته"^(١٨)، وهنا نرى أنّ الفرق بين المفهومين اللغويّ والاصطلاحيّ يكمن في اعتماد (الندرة) ضابطا يحكم قضية الشذوذ بمعناها اللغوي بخلاف الاصطلاح الذي انطلق من (القياس) في مسألة الحكم على شذوذ قضية ما؛ فالشاذ عند المحققين ما خالف القياس، قلّ ذلك النادر أو كثر، والفرق بين الرئيّتين واضح عند بحث مفهوم (القراءات الشاذة)؛ فمن الواضح أنّ العلماء وضعوا مقاييس وإن كانت متباينة انطلقوا منها في وصف جملة من القراءات بالشذوذ وهي تخالف المفهوم اللغوي، وقد أشار الأصوليون إلى أنّ الشاذ على قسمين^(١٩): مقبول ومردود، فالمقبول ما خالف القياس وقبله البلغاء والفصحاء، والمردود ما خالف القياس ولم يقبله الفصحاء والبلغاء^(٢٠)، ولو انعمنا النظر في ذلك لوجدنا أنّ المسألة لا تخضع لحكم ثابت، أو منهج واضح بل تتعلق بقبول أو رفض (البلغاء والفصحاء) ذلك (الشاذ)؛ فالأمر لا يعدو استحسانا، وترجيحا من غير مرجح متفق عليه، وانطلاقا من الرؤية لمفهوم الشاذ التي اشار إليها الأصوليون ولاسيما الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، والكفوي (ت ١٠٩٤هـ) التي ذكرتها آنفا أجد أن قضية الحكم على قراءة ما بأنّها شاذة مسألة فيها نظر؛ لأن الشروط التي ذكرها ابن الجزري - وهو أحسن من تكلم في هذا النوع بحسب تعبير السيوطي^(٢١) - للقراءة الصحيحة لا تنص صراحة على أن ما عداها (شاذ) بالمفهوم المحدد والواضح لهذا المصطلح بل قال: "متى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عن هو أكبر منهم"^(٢٢)، وهذا النص يطلق حكما عاما على أي قراءة تخالف الشروط التي نصّ عليها، وهي^(٢٣): موافقة العربية ولو بوجه، وموافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصحة السند؛ فمفهوم (الشذوذ) يساوي (البطلان والضعف) عند القدماء وهذا الأمر يدل على لبس واضح في الحكم على قراءة ما خالفت شرطا من الشروط أعلاه وأطلق حكما عاما ساوى فيه الشذوذ بالبطلان والضعف؛ فمخالفة العربية مثلا، أو عدم موافقة المصحف العثماني يساوي عدم صحة السند، وواضح أنّ صحة السند هي المعيار الأهم في قبول قراءة ما؛ وذكر ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) نفسه أنّ "أئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردّها قياس عربية ولا فشو لغة لأن القراءة سنّة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها"^(٢٤)؛ فالمعيار الأهم هو صحة الرواية عن القارئ؛ فإن صحت، فهي التي يحتج بها لا عليها بما يروى من شواهد لا يعلم حتى قائلها على ما نجده في كتب النحو

واللغة؛ فضلا عن أنّ الرأي السابق لابن الجزري لم يكن محل إجماع عند العلماء؛ فقد ذكر السيوطي أنّ القاضي جلال الدين البلقيني (ت ٨٢٤هـ) رأى أنّ القراءات تنقسم على متواترة وآحاد وشاذة^(٢٥)؛ فالمتواترة هي القراءات السبعة المشهورة، والآحاد هي القراءات الثلاثة التي هي تمام العشرة، وتلحق بها قراءة الصحابة، والشاذة هي قراءات التابعين^(٢٦).

• الاختلاف في تعيين مفهوم الشذوذ في القراءات

بعد أن نقل السيوطي رأيي البلقيني وابن الجزري في مفهوم "القراءات الشاذة" ذكر أنه يرى أنّ القراءات أنواع وما يتعلق بموضوع بحثنا (الشاذة) عبر عنها بقوله: "ما لم يصح سنده"^(٢٧)؛ فبهذا الضابط بين السيوطي الشاذ من القراءات، وهنا نكون أمام ثلاثة آراء في بيان مفهوم الشاذ؛ الأول ما خالف شرطا من الشروط التي اشترطها ابن الجزري، والثاني قراءات التابعين، والثالث ما لم يصح سنده؛ وهذا الأمر يدلنا على مسألة خطيرة هي اختلاف العلماء في بيان الشاذ من القراءات، وسأتوقف على نحو موجز على هذه الآراء الثلاثة؛ فالبلقيني قال عن القراءات الشاذة إنّها قراءات التابعين، وهذا الأمر غير صحيح؛ فالكثير من القراءات الشاذة تنتهي إلى كبار الصحابة وبعضها للنبي (ص)؛ فلا نستطيع قبول هذا الرأي، ورأي السيوطي ليس بأفضل حال منه؛ فالقراءة إن لم يصح سندها تكون باطلة وليست شاذة، وأشير في سياق ذلك إلى رأي ابن جني "ت ٣٩٢هـ" وهو في مقدمة من ألف في القراءات ولاسيما الشاذة؛ فقد وضع كتابه (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها) للبحث في تلك القراءات وتلمس الأدلة لها في العربية والرواية، وقسم القراءات على ضربين، وقال إنّ الضرب الأول ما اجتمع عليه أكثر قرّاء الأمصار وهو ما أودعه ابن مجاهد في كتابه السبعة في القراءات^(٢٨)، أمّا الضرب الثاني وهو ما يهمننا فقال عنه: "وضرباً تعدى ذلك، فسماه أهل زماننا شاذاً أي خارجاً عن قراءة القرّاء السبعة المقدم ذكرها، إلا أنّه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله أو كثيرا منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه"^(٢٩)، والنص واضح في أنّ القراءات الشاذة عنده ما خرجت عن القراءات السبعة، وهذا المفهوم واسع لم يخصصه بما رأيناه عند الآخرين من مخالفة شرط ما من الشروط، وتتصف تلك القراءات الشاذة عنده بالثقة؛ "فهو ضارب في صحة الرواية بجرانه، وأخذ من سمت العربية مهلة ميدانيه"^(٣٠)، بل إنّّه يرد ضمنا على ما قد يتبادر إلى الأذهان من أنّ سندها ضعيف قائلا: "والرواية تنميه إلى رسول الله (ص)"^(٣١)، فلا يصح بعد ذلك الادعاء بأنّ القراءات الشاذة هي ما لم يصح سندها، ويظهر أنّ محاولة ابن الجزري في بيان ذلك أبرز ما يمكن أن يفسر الحكم على جمع كبير من القراءات بالشاذة، واعتقد أنّ أهم معيار فيها هو موافقة المصاحف العثمانية ولو احتمالا، فشرط (صحة السند) كان متحققا في معظم القراءات؛ لأن الصحابة أنفسهم كانوا يلزمون القرّاء القراءة بحسب ما علموا، فقد ذكر ابن مجاهد في ذلك روايات متعددة منها أنّ

علي بن أبي طالب (ع) قال: "إن رسول الله (ص) يأمركم أن تقرأوا القرآن كما علمتم" (٣٢)، وروي عن ابن مسعود (رض) قوله: "إني سمعت القراءة فرأيتهم متقاربين فقرأوا كما علمتم" (٣٣)، وذكرنا فيما تقدم أن القراءة بحسب تعبيرهم (سنة متبعة) ولا بد أن تنتهي إلى صحابة النبي (ص)، وفيما يتعلق بشرط (موافقة العربية) فهذا الأمر يحتاج توقفا عليه، فهي في مقدمة عصور الاحتجاج، وهي أقوى من الشواهد الشعرية التي على فرض صحتها فإنها تبقى خاضعة للوزن والقافية، فضلا عن عدم معرفة أصحاب كثير منها بخلاف القراءات المختلفة، يقول أحد الباحثين: "والقراءة في نفسها سواء أكانت متواترة أم غير متواترة شاهد على صحة عربيته وشاهد أيضا على قوة وجهها سواء أكان مجمعا عليه أم مختلفا فيه" (٣٤)، والعلماء أفاضوا في التماس الوجوه في العربية للقراءات التي خالفت بعض أصولهم؛ فمخالفة (العربية) ليست معيارا صحيحا للحكم على قراءة ما بالشذوذ؛ لأن مصطلح (العربية) واسع يتضمن علوم اللغة المختلفة ولعله أراد به النحو خاصة جريا على ما يطالعنا من ترادف واضح بين مصطلحي النحو والعربية عند القدماء عند ذكر تراجم النحاة وطبقاتهم وتاريخ النحو، وإن كان الأمر بهذا المعنى فالقراءات السبع نفسها فضلا عن القراءات الأخرى كانت تتضمن مخالفات لقواعد النحو وليس البحث محلا لاستقصاء تلك المخالفات؛ فقد ألف فيها العلماء، وأشبعوها بحثا والتمسوا الأوجه التي تجعلها تتسجم مع ما قرروه وأولوها، فلا يصح أن نحكم على قراءة ما بالبطلان لمخالفتها قاعدة وضعت بعدها بعشرات وربما مئات السنين!، بقي إذن شرط (موافقة الرسم العثماني) معيارا رئيسا فيما يبدو للحكم على قراءات ما بالشذوذ وهذا الشرط يخضع للنقد كسابقه، والرسم: "الوضع الذي ارتضاه عثمان (رض) في كتابة كلمات القرآن وحروفه" (٣٥)، ورأى بعض الباحثين أنه الخطوة الأولى والحقيقية في تاريخ المقاييس الخاصة بالقراءات؛ فقد أبعد عثمان عن القرآن عددا من الروايات وأبطل العمل بها وسارع إلى تطبيق ذلك بإرساله إلى كل مصر قارئًا تتفق قراءته والنسخة التي أرسلت إليه (٣٦)؛ ورأى الدكتور عبد الصبور شاهين أن المصحف العثماني كتب بطريقة تستوعب معظم القراءات لخلوه من كتابة أحرف المد ونقط الإعجام (٣٧)، وهذا الرأي يقتضي ويستلزم معرفة العرب ولاسيما كتاب الوحي (النقط) بقسميه (الإعراب والإعجام) قبل تدوين الوحي وإن لم يشر الدكتور شاهين إلى ذلك على نحو صريح، ولكن الرجوع إلى المخطوطات القديمة للمصحف الشريف يثبت خلوها من الإعراب والإعجام (٣٨)، وقد ذكرت المصادر أن أول من نقط المصحف نقط الإعراب أبو الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ) (٣٩)، أما نقط الإعجام فقام به تلميذا أبي الأسود نصر بن عاصم (ت ٨٩هـ) ويحيى بن يعمر (ت ٩٠هـ) (٤٠)، أما القول بمعرفتهم نقط الإعراب الذي تطور لاحقا إلى رسم الحركات ونقط الإعجام حتى قبل الإسلام فذهب إليه د. عبد الحي الفرماوي ودافع عنه (٤١)، مستندا في ذلك إلى بعض الروايات عن تاريخ التدوين والخط عند العرب، وعند العودة إلى المصادر التي ذكرها الفرماوي - وهي ثلاثة -

وغيرها من المصادر فيما استطعت الحصول عليه لم أجدها تتص على ما ذكره من معرفتهم (الإعجام) بل كانت مجملة تورد أسماء أشخاص على خلاف بين المصادر في عددهم ولا يتجاوزون الثلاثة نُسب إليهم وضع الخط العربي ونقله من الأنبار إلى الحيرة ثم إلى قريش^(٤٢)، إلا في رواية وحيدة ساقها الفلقشندي (ت ٨٢١هـ) تفصّل في جهود هؤلاء الثلاثة في الخط العربي وهم مرامر بن مرة وأسلم بن سدرة وعامر بن جدرة فالأول وضع الصُور والثاني فصل ووصل والثالث وضع الإعجام^(٤٣)، فجميع الروايات عدا ما ذكره الفلقشندي لم تتص على اختراعهم الشكل والإعجام، وما ذكر من وضع يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم له يدل على أنهما لم يكونا مسبقين بجهد مثله؛ فلو كان الأمر معروفا قبلهما لكان كتاب الله عند تدوينه في زمن النبي أو جمعه أولى من أي كتاب آخر بنقط حروفه، ولم يكن ذلك الأمر ليفوت النبي (ص)، و لذكرت المصادر ذلك، فمسألة كتابة المصحف ورسمه على نحو يستوعب القراءات فيها نظر، ولاسيما عندما يتعلق بصورة الحرف نفسه لا النقط عليه أو كتابة كلمة محل أخرى؛ لذا لا نستطيع القبول بمقولة معرفة العرب (النقط) قبل زمن أبي الأسود الدؤلي وتلميذه؛ فهو من وضعه لضبط القراءة في المصحف؛ فالكتابة الخالية من النقط بفرعيه ومن حروف المد في مواضع كثيرة سواء كان ذلك عن عمد من الكاتب لاستيعاب أكبر عدد ممكن من القراءات ولاسيما كتابة أحرف المد أم جهلا منه في المراحل الأولى من استعمال الخط العربي لم تقض على المشكلة نهائيا وهو ما سنراه جليا في محاولة ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) حصر أوجه "الخلاف في القراءات" فهي سبعة عنده^(٤٤): الأول: الاختلاف في إعراب الكلمة، أو في حركة بنائها بما لا يزيلها عن صورتها في الكتاب ولا يغير معناها، والثاني: الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها بما يغير معناها ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب، والثالث: أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة من دون إعرابها بما يغير معناها ولا يزيل صورتها، والرابع: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها ولا يغير معناها، والخامس: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها، والسادس: أن يكون الاختلاف بالتقديم والتأخي، والسابع: أن يكون الاختلاف بالزيادة والنقصان.

ونلاحظ أنّ الوجه الثالث ممثّل له بالتغيير الناشئ عن أثر النقط على الحروف المتشابهة بالرسم، والأوجه الأربعة الأخيرة مما ذكره خرجت على قضية النقط وأحرف المد في النص المقدس ولا تتعلق بها؛ لأنّها تتحدث عن مخالفات في رسم الكلمات؛ فالتغيير حصل في المبنى وربما في المعنى فضلا عن زيادة ونقصان وتقديم وتأخير، كما أتساءل عن مدى علاقة بعض تلك الأوجه بالتحريف في النصّ القرآني؛ فما هو التحريف إن لم يكن بالزيادة أو النقصان أو التقديم والتأخير؟ ولست هنا بصدد البحث في هذه القضية، وما دفعني للتساؤل عن ذلك هو حصر تلك الأوجه للقراءات وجعلها بمستوى واحد من غير أن يوضح ابن قتيبة موقفه منها؛ فهل كان يرى ضرورة

الفصل بين مفهومي القرآن الكريم والقراءات؟، أو كان يعتقد أنهما بمنزلة واحدة؟، فإن كان يرى أنهما بمنزلة واحدة كان عليه أن يذكر إجابة عما يمكن أن يطرح من تساؤلات عن بعض الأوجه التي ساقها وهو الذي ألف كتابه لتأويل مشكل القرآن؛ وهل سيبقى للتواتر الذي يميز النصّ القرآني قيمة أمام القول بالزيادة والنقصان والتقديم والتأخير فضلا عن بعض الأوجه الأخرى التي ذكرها؟ . وعند العودة إلى كتاب "القراءات الشاذة" نجد ابن خالويه لم يشر إلى الأساس المعتمد في إدراج القراءات الشاذة في كتابه بل ذكرها مرتبة بحسب السور، وعند الاطلاع على مضمونها نجدها متنوعة يتعلق معظمها باختلاف النقط بقسميه (الإعراب، والإعجام)، ومنها ما يتعلق بحروف المد فتختلف القراءة مثلا بين من يشبع الفتحة؛ لتكون ألفا وبين من يقصر الألف لتكون فتحة، وهذا الأمر يرتبط في جانب كبير منه بالرسم العربي؛ لأنّ الساميات ولاسيما العربية لا تهتم بوجود "الصوائت" بل كان اهتمامها منصبا على "الصوامت" فلم تضع لها رموزا كما وضعت للصوامت منذ أول الأمر^(٤٥)، وذلك الأمر أوجد مجموعة من القراءات المختلفة المتعلقة بنقط الإعجام أو بمد الحركات أو قصرها، ومما زاد الأمر صعوبة مع تلك المشكلات في الخط العربيّ هو الحث على القراءة في المصاحف؛ فقد رويت في ذلك روايات كثيرة^(٤٦)؛ لذا طالعنا جملة من القراءات المختلفة المنصوص عليها بسبب اختلاف النقط^(٤٧)، وهو ما دفع بعضهم إلى النهي عن الأخذ، والقراءة في المصحف، والاعتماد على القراءة مشافهة حتى شاعت مقولة: "لا تأخذوا القرآن من مصحفي، ولا العلم من صحفي"^(٤٨)، لكن ذلك لم يكن ليصمد أمام روايات فضل القراءة في المصحف، فضلا عن دخول أعداد كبيرة إلى الاسلام مما يستدعي نشر المصاحف بينهم ليتعلموا القراءة وكل ما يتعلق بالقرآن الكريم من علوم مختلفة؛ وبناء على ذلك يبدو أنّ مخالفة المشهور من القراءات كانت المعيار الأساس للحكم بتشذير قراءة ما، فليس الأمر متعلقا بقراءات التابعين أو بشروط ابن الجزري أو غير ذلك، وسأبحث ذلك فيما يأتي مع الظواهر الدلالية :

• صيغ جمع بدلا من صيغة الأفراد

وردت في كتاب القراءات الشاذة أبنية متعددة مخالفة لرسم المصحف، وتأتي مخالفتها من ورود ألفاظ بصيغة الجمع بدلا من صيغة المفرد، ومنه قراءة ابن أبي عبيدة: "على قلوبهم وأسماعهم"^(٤٩)، لقوله تعالى: (خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ)^(٥٠)، والملاحظ أنّ السياق الذي وردت فيه سياق جمع فجمعت مراعاة للسياق، ولا يتعلق الأمر بعدم كتابة أحرف المد؛ لأن صيغة الجمع "أسماعهم" تبدأ بألف وهو ما لا نجده في القراءة الشاذة، ومنه قراءة أبي معين المكي: "قد اقترب آجالهم"^(٥١)، لقوله تعالى: (وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ)^(٥٢)، ويظهر أن القارئ راعى سياق الحديث عن الكافرين فالآية تصف حالهم،

فجاءت القراءة موافقة لمفهوم الجمع، ومنه قراءة قوله تعالى: (مُتَكِّينَ عَلَى رُفْرَفٍ خُضْرٍ)^(٥٣)، بالجمع في "رفرف" فكانت "رفارف"^(٥٤)؛ والرفرف: "ما كان من الديباج وغيره رفيقا حسن الصنعة"^(٥٥)، فأراد القارئ المبالغة في وصف نعيم الجنة، فاستعمل صيغة الجمع، وربما كانت بصيغة الجمع في مصحف ما من المصاحف التي كانت عند الصحابة قبل أن يتم جمعها وتوحيدها في المصحف العثماني؛ ومنه قراءة بعضهم لقوله تعالى: (فَإِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَءُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ)^(٥٦)، بالجمع فقراً: "الكتب"^(٥٧)، ويبدو أن القارئ انطلق من مفهوم تعدد الكتب المقدسة قبل القرآن فقرأها بالجمع أو أهمل قراءة حرف المد الذي ميّز صيغة الأفراد.

• صيغة إفراد بدلا من صيغة جمع

وردت مجموعة قراءات وردت فيها ألفاظ بصيغة المفرد بدلا من الجمع، ومنها قراءة بعضهم: "وملائكته وكتابه"^(٥٨) بصيغة المفرد في "كتاب" لقوله تعالى: (وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا)^(٥٩)، وربما كان الهدف من إفراد القارئ لفظ الكتاب إبراز عظمة القرآن الكريم فهو جامع لما سبق في الكتب المقدسة الأخرى التي دخلها التحريف وربما كان لكتابة حرف المد في مصحف هذا القارئ سبب في ظهور هذه القراءة؛ ومنه قراءة بعضهم: "أكثر مجرميها"^(٦٠)، في قوله تعالى (: وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا)^(٦١)، فقد عدل القارئ عن القراءة بصيغة الجمع (أكابر) إلى صيغة المفرد (أكثر)، وهذه القراءة تصلح أن تكون أنموذجا للتأثر بخط المصحف؛ فالقراءة الشاذة تميزت بطريقة اعجام الحرف؛ ليكون (ثاء) مع تحقيق حرف المد (الألف) بخلاف القراءة المثبتة في المصحف، ومن ذلك قراءة بعضهم: "يحق الحق بكلمته"^(٦٢)، لقوله تعالى: (وَيُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ الْكَافِرِينَ)^(٦٣)، ويبدو أن القارئ تأثر بورود هذه الكلمة بصيغة المفرد في القرآن الكريم أكثر من ورودها بصيغة الجمع^(٦٤)، فقرأها بصيغة الأفراد.

• صيغة جمع بدلا من صيغة أخرى

وهنا نعالج حالة من حالات ترادف القراءات في صيغ الجموع، ومنها قراءة أبي: "أساوير من ذهب"^(٦٥)، لقوله تعالى: (فَلَوْلَا أُلْفِيَ عَلَيْهِ أَسُورَةٌ مِّنْ ذَهَبٍ)^(٦٦)، والملاحظ أن صيغة "أفاعيل" لم يشر إليها اللغويون عند إدراجهم صيغ الجموع من قلة ولا كثرة، ولم يمتثلوا لها^(٦٧)، إلا فيما ورد من جمع شاذ لـ"باطل" على "أباطيل"^(٦٨) وهي بزنة "أفاعيل"، وقد ذكر سيبويه هذه الصيغة في باب "جمع الجمع"^(٦٩)؛ فقال: "وأما ما كان أفعالا فإنه يكسر على أفاعيل... وذلك نحو أنعام وأنعيم وأقوال وأقاويل"^(٧٠)، لكنه لم يشر إلى أن صيغة "أفاعيل" تكون جمعا لصيغة "أفاعل" فكل منهما هي صيغة جمع للجمع؛ فـ"سوار" تجمع على "أسورة" وكان القياس يفتضي جمع الجمع بصيغة

"أفاعل"، قال سيبويه: "أما أبنية أدنى العدد فتكسر منها أفعلة وأفعل على أفاعل"^(٧١)، لذا نراها جمعت على "أساور" في مواضع أخرى من القرآن؛ لذلك قيل: "أما النحارير فقراءتهم أساوره"^(٧٢)، وزيادة التاء في الصيغة لتأكيد الجمع^(٧٣)، وبذلك نجد تداخلا في هذا الموضع بين استعمال صيغة محل أخرى ومخالفة القياس فيها، مع عدم إشارة كتب الصرف إلى صيغة جمع القراءة الشاذة.

• صيغة اشتقاقية محل أخرى

وردت بعض القراءات متضمنة صيغا اشتقاقية تخالف المثبت في المصحف، ومنها قراءة ابن مسعود: "والمتريفة والمنطوحة"^(٧٤)، في قوله تعالى: (وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمُؤْفُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ)^(٧٥)، والملاحظ أن تلك القراءة جاءت على وفق القياس وهي مخالفة لقراءة المصحف التي استندت تأويلا لصيغتها^(٧٦)؛ ومن ذلك قراءة أبي السَّمَال والكسائي: "الْقُدُوس" لقوله تعالى: (الْمَلِكُ الْقُدُوسُ)^(٧٧)، وذكر المفسرون أنه قرئ بالضم والفتح فيها^(٧٨)، ويبدو أن القارئ تأثر بأسماء الله الحسنى الواردة بصيغ المبالغة بزنة (فَعُول)؛ أو أن ابن خالويه أو ناسخ كتابه أغفل كتابة الشدة على الدال، فابن منظور يشير إلى فتح القاف فيها مع وجود الشدة، وينقل عن ثعلب (ت ٢٩١هـ) قوله: "كل اسم على فَعُول فهو مفتوح الأول مثل سَفُود وكَلُوب وسمُور وتُتُور إلا السُّبُوح والقُدُوس فإن الضم فيهما الأكثر وقد يفتحان"^(٧٩)، وأشار ابن منظور كذلك إلى دلالتها على المبالغة فقال: "وفَعُول بالضم من أبنية المبالغة، وقد تفتح القاف وليس بالكثير"^(٨٠)؛ والملاحظ أن اللغويين لم يشيروا إلى صيغة (فَعُول) ضمن صيغ المبالغة سماعية أو قياسية^(٨١)، وهو مما يثير التساؤل فكتب الصرف حفلت بالأمثلة والتمارين على بعض الصيغ الغريبة التي لم ترد في كلام العرب وفي الوقت نفسه أغفلت ذكر هذه الصيغة التي تمثل اسما من أسماء الله الحسنى؛ ومن ذلك قراءة الأعمش وغيره: "من القنطين"^(٨٢)، لقوله تعالى: (فَلَا تَكُنْ مِنَ الْقَانِطِينَ)^(٨٣)، ويبدو أن منشأ الشذوذ في هذه القراءة هو عدم إثبات حرف المد؛ فجاءت بصيغة المبالغة بدلا من اسم الفاعل في قراءة المصحف، والآية في سياق البشرى لإبراهيم (ع) بالمولود؛ فقصد القارئ النهي عن المبالغة في الحزن؛ ومن ذلك قراءة الإمام جعفر بن محمد الصادق: "إنما المسيح بكسر الميم والسين وتشديدها"^(٨٤)، لقوله تعالى: (إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ)^(٨٥)، فالقراءة جاءت بصيغة المبالغة، والمسيح: "الصديق، وقيل سمي بذلك لأنه مُسِح بالبركة"^(٨٦)، فالقراءة أفادت المبالغة في وصف النبي (ع) بالبركة، وذكر بعض اللغويين أن "المسيح" استعمل للدلالة على ما يعرف بـ"الدجال"^(٨٧)، وهذه القراءة كفيفة بالرد على هذا؛ فالقارئ هو الإمام جعفر بن محمد الصادق داخل في عصور الاحتجاج؛ ومن ذلك قراءة الإمام علي والسلمي: "عجَّاب"^(٨٨)، لقوله تعالى: (إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ)^(٨٩)، وصيغة "فَعَال" من صيغ المبالغة السماعية كما الصيغة الأخرى المخففة^(٩٠)، ويبدو أن القراءة قصدت زيادة المبالغة في الوصف، قال الرضي

الإستراباذي: "الظاهر أنَّ فَعَالًا مبالغة فعيل في المعنى؛ فطَوَّلَ أبلغ من طويل، وإذا أردت زيادة المبالغة شددت العين فقلت طَوَّلَ" ^(٩١)؛ فكانت القراءة تحمل دلالة المبالغة في تساؤل المشركين عن جعل الآلهة المتعددة إلها واحدا.

صيغة اسمية محل صيغة فعلية

وردت بعض القراءات نابت فيها صيغة صرفية اشتقاقية عن صيغة فعلية، ومنه قراءة بعضهم: "خالقٌ منها زوجها وبأثٌ منهما رجالاً" ^(٩٢)، لقوله تعالى: (وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً) ^(٩٣)، إذ كان إهمال صوت المد سببا في تلك القراءة فضلا عن أنَّ القارئ ربما قصد ما في اسم الفاعل من دلالة أثبت في التعلق بالموصوف بحسب ما ذكر اللغويون ^(٩٤)؛ وهو ما يحمل دلالة الخلق والتكاثر حتى يرث الله الأرض ومن عليها، ومن ذلك قراءة الجحدري: "ويرثني وارث" ^(٩٥)، في قوله تعالى: (يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ) ^(٩٦)؛ فهذه القراءة مما تدل على ثبوت صفة الوراثية على نحو أقوى من الصيغة الفعلية، فضلا عن تأكيد دعاء النبي زكريا (ع) أن يكون الوارث من آل يعقوب، وفي هذا دلالة على تمسكه بالانتماء إلى آل يعقوب، كما تبدو لي جنبه صوتية فيها، فالقارئ ربما مدَّ الفتحة بما يعرف بـ(مطل الحركات) فكانت ألفا مما أثر بصوت الياء بعدها ولاسيما هي مفتوحة فتحوّلت إلى ألف.

• المقصور والممدود

بحث اللغويون ظاهرة القصر والمد في الاسماء، والمقصور: "الاسم المتمكن الذي حرف إعرابه ألف لازمة ك: الفتى والعصا" ^(٩٧)، أما الممدود: "ما آخره ألف بعدها همزة زائدة من الاسماء المعربة" ^(٩٨)، والفرق بين المقصور والممدود هو أنَّ آخر المقصور صائت طويل مفتوح، وهذه الفتحة تمد حتى تصبح همزة ^(٩٩)، ووردت بعض القراءات فيها قصر لكلمات ممدودة، منها قراءة يحيى بن يعمر: "أشدًا على الكفار" ^(١٠٠) بالقصر في قوله تعالى: (أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ) ^(١٠١)، ومن ذلك قراءة بعضهم: "إلا ابتغا" ^(١٠٢)، في قوله تعالى: (إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى) ^(١٠٣)، ومن قصر الممدود قراءة الأعمش عن أبي بكر بن عياش: "إقرا باسم ربك" ^(١٠٤)، في قوله تعالى: (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ) ^(١٠٥)، ورأى النحاة جواز قصر الممدود للضرورة ^(١٠٦)، ولا تبدو لي في ما سبق ضرورة للقصر، فقد وقع اختيارا من القارئ من غير ضرورة، ولو تم استقراء القراءات على نحو واسع كما الشعر وشواهد ما صدرت أحكام من هذا القبيل؛ أما من صور مد المقصور فقراءة ابن عباس: "طوعاء أو كرهاء" ^(١٠٧)، لقوله تعالى: (انْتَبِهَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا) ^(١٠٨)، ومن ذلك قراءة بعضهم: "سيمياؤهم في وجوههم" ^(١٠٩)، لقوله تعالى: (سِيَمَاءُهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ) ^(١١٠)، ويظهر من ذلك أنَّ "السيمياء" موجود في تراثنا بلفظه، واختلف اللغويون في جواز مدَّ المقصور؛ فأجازوه الكوفيون ومنعه البصريون ^(١١١)، ويظهر مما سبق أنَّ السماع يعضد رأي الكوفيين .

• أبنية المصادر

تنوعت أبنية المصادر؛ لتظهر لنا صورا من تعدد اللهجات وأنماط الاستعمال فيها، ومن ذلك قراءة الأعمش: "رَغْبًا وَرَهْبًا"^(١١٢)، لقوله تعالى: (وَيَدْعُونََنَا رَغْبًا وَرَهْبًا)^(١١٣)، وقراءة المصحف تمثّل المصدر القياسي للفعل؛ فمصدر (فَعَلَ) اللّازم وزنه على (فَعَلَ)^(١١٤)، ويبدو لي أنّ من قرأ بإسكان (عين المصدر) توخى التخفيف، والدليل في ذلك ما روي عن الأصمعي في قوله لأبي عمرو بن العلاء: "لم لا تقرأ رَغْبًا وَرَهْبًا مع ميلك إلى التخفيف، فقال: ويك أ حَمَلٌ أخف أم حَمَلٌ، يعني أنّ المفتوح لا يخفف"^(١١٥)، وهذا يدل على تنبهم إلى مفهوم التخفيف في النطق وخلافهم في الأخرى بين الفتح والإسكان، ومن ذلك قراءة الحسن: "وَحَزَنِي إِلَى اللَّهِ"^(١١٦)، في قوله تعالى: (إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ)^(١١٧)، والملاحظ أنّ القراءة (الشاذة) وافقت القياس الصرفي فمصدر (فَعَلَ) القاصر هو بصيغة (فَعَلَ)^(١١٨)، أما قراءة المصحف فخالفت القياس، وربما كان الضم متأثرا باللهجة البدوية التي تميل إليه^(١١٩)، وقد وردت قراءة لهذه اللفظة بضمين^(١٢٠)؛ ومن ذلك قراءة الأعمش وفي "مصحف عبد الله": "إني بريء"^(١٢١)، لقوله تعالى: (إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ)^(١٢٢)، وذكر الراجحي أنّ قراءة "أني براء" تمثل لهجة نجد، وهي غير المصدر المستعمل عند الحجازيين، ولا خلاف فيها بين القراء^(١٢٣)، وهذا الأمر ليس صحيحا فقد وردت فيها القراءة السالفة الذكر.

• الخاتمة

خرج البحث بنتائج نستطيع إجمالها بما يأتي:

- مفهوم القرآن الكريم يخالف مفهوم القراءات القرآنية؛ فالقرآن متعبد بتلاوته ومنزل من الله تعالى، أما القراءات فهي تنتهي إلى القراء وهي روايات عنهم واختلافهم فضلا عن اختلاف الروايات عنهم ينفي تواترها عن النبي(ص).
- مفهوم "القراءات الشاذة" لم يكن محل اتفاق بين العلماء؛ فكل منهم معياره في "التشذيب" ويبدو أن "موافقة المصاحف العثمانية" كان أوضح المعايير فيها؛ فهي ليست قراءات للتابعين، وليس سندها ضعيفا، وهي أصل للعربية؛ لأنها في ذروة عصور الاحتجاج.
- ليس هناك دليل على معرفة العرب قبل زمن أبي الأسود الدؤلي وتلاميذه "النقط" بقسميه؛ لعدم انتشار الكتابة عندهم، فعندما احتاجوها على نطاق واسع بعد انتشار المصاحف ودخول غير العرب إلى الإسلام ظهر نقط الاعراب ثم الإعجام.
- لا نستطيع القبول بما طرحه ابن قتيبة من أوجه للقراءات؛ لأنّ فيها إخلالا بمبدأ صيانة القرآن من التحريف، وهو لم يشر إلى أنّ القراءات تفرق عن القرآن الكريم ليتخلص مما يرد عليه من إشكال.

- من صور القراءة الشاذة ورود صيغ جموع بدلا من صيغة الإفراد المثبتة في المصحف لمناسبتها السياق الذي وردت فيه، ومنها ما جاء بصيغة الإفراد بدلا من صيغة الجمع؛ لدلالات قصدها القارئ، وفيها ما كان نمط الخط والحروف أو عدد مرات ورود كلمة ما في القرآن الكريم سببا في تلك القراءة.
- وردت في بعض القراءات صيغ جمع مخالفة للقياس الصرفيّ أولا، ولم تنص عليها كتب الصرف ثانيا ضمن الصيغ المختلفة لجموع التكسير.
- بعض القراءات تضمنت صيغة اشتقاقية محل أخرى، وفيها ما كان موافقا للقياس الصرفي بخلاف القراءة المثبتة في المصحف، وفيها ما كان بصيغة لم تنص عليها كتب الصرف، مما يعني عدم استقصاء تلك المصادر بعض الصيغ، ولا سيما القرآنية منها، وجاء بعضها بصيغة تناسب السياق أو فيها وجه دلاليّ وتداوليّ في القراءة يفنّد ما ذكره العلماء من دلالة تلك الصيغ .
- بعض القراءات الشاذة تضمنت صيغة اسمية بدلا من الفعلية لما تتضمنه الاسمية من دلالات قصدها القارئ فضلا عن بعض الجوانب الصوتية في بعضها.
- تضمنت بعض القراءات قصرا لبعض الكلمات الممدودة ووردوها في أكثر من موضع يعني جواز ذلك من غير ضرورة بخلاف ما اشترطه النحاة، وهذا يستلزم إعادة النظر فيما طرحه النحاة في هذه المسألة، ووردت قراءات بالضد من ذلك؛ إذ مُدَّ المقصور في قراءات متعددة خلافا لمنعه، ولا سيما البصريون وهذا مما يضعف موقفهم.
- أبنية المصادر تنوعت في القراءات الشاذة، فمنها ما خالف القياس؛ توخيا للتخفيف، ومنها ما وافق القياس مخالفا قراءة المصحف التي شدّت عن القياس، ومنها ما وافق لهجة من لهجات العرب بالضد، مما ورد على لهجة أخرى في قراءة المصحف.
- يتضح مما سبق أنّ القراءات الشاذة، ولا سيما عند ابن خالويه، وهو العالم الكبير في ميدان الدرس اللغويّ تتصف بأهمية خاصة بمستويات اللغة المختلفة ولا يصح أن تهمل بذريعة أنها شاذة، وهي ما زالت بحاجة إلى البحث فيها.

الهوامش:

- (١) النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد الدمشقي، ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تصحيح ومراجعة علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت: ١١/١.
- (٢) القراءات الشاذة، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، نشر برجستراسر، دار الهجرة، مصر، ١٩٣٤م: ٤-٥، ولا بد من الإشارة إلى أنني سأعتمد التسمية الصحيحة للكتاب عندما أشير إليه.
- (٣) لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم، ابن منظور (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، د.ت: (قرأ) ١٢٨/١.
- (٤) مباحث في علوم القرآن، د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٢م: ٢١، وعلوم القرآن: السيد محمد باقر الحكيم، ط ٣، المجمع العلمي الاسلامي، إيران، ١٤١٤هـ: ١٩.
- (٥) البرهان في علوم القرآن، محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، مصر، ١٣٧٦هـ، ١٩٥٧م: ٣١٨/١.
- (٦) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.
- (٧) منجد المقرئين ومرشد الطالبين، محمد بن محمد الدمشقي، ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، اعتنى به علي بن محمد العمران، عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، د.ت: ٤٩.
- (٨) ينظر في ذلك: البيان في تفسير القرآن، السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي، ط ٣٠، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، قم - إيران، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م: ١٢٣-١٢٤.
- (٩) البرهان في علوم القرآن: ٣١٨/١، والإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، وبالهامش إعجاز القرآن للقاضي أبي بكر الباقلاني، المكتبة الثقافية، بيروت - لبنان، ١٩٧٣م: ٨٠ / ١.
- (١٠) ينظر: التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الاتقان، المعتمد بالله طاهر بن صالح الجزائري، ط ١، مطبعة المنار، مصر، ١٣٣٤هـ: ٨١.
- (١١) ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها، واللهجات العربية في القراءات القرآنية، د. عبده الراجحي، ط ١، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م: ٩٠.
- (١٢) ينظر: التبيان: ٨١.
- (١٣) ينظر: المصدر نفسه: ٨٢.
- (١٤) البرهان في علوم القرآن: ٣١٨/١.
- (١٥) ينظر: الاتقان في علوم القرآن: ٧٤/١، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي (ت القرن الثاني عشر هـ)، تقديم د. رفيق العجم، تحقيق د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية د. جورج زيناتي، ط ١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت - لبنان، ١٩٩٦م: ١٣١٢.
- (١٦) الإتقان في علوم القرآن: ٧٤/١.
- (١٧) لسان العرب "شذذ": ٤٩٤/٣.
- (١٨) التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، تحقيق ودراسة محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤م: ١٠٦.
- (١٩) ينظر في ذلك: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.
- (٢٠) ينظر: الكليات، أبو البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، قابله على نسخ خطية وأعد للطبع ووضع فهارسه د. عدنان درويش، ومحمد المصري، ط ٢، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ١٤١٩هـ - ٢٠٠٥م: ٥٢٩.
- (٢١) ينظر في ذلك: الاتقان في علوم القرآن: ٧٥/١.
- (٢٢) ينظر: النشر في القراءات العشر: ٩/١.

- (٢٣) ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها
- (٢٤) النشر في القراءات العشر: ١/١١، وينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت - لبنان، ١٩٨٥م: ٢٤.
- (٢٥) ينظر: الاتقان في علوم القرآن: ١/٧٥.
- (٢٦) ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.
- (٢٧) المصدر نفسه: ١/٧٧.
- (٢٨) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق علي النجدي ناصف ود. عبد الحلیم النجار ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط ٢، دار سزكين للطباعة والنشر، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م: ٣٢/١
- (٢٩) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.
- (٣٠) المحتسب: ١/٣٢-٣٣.
- (٣١) المصدر نفسه: ١/٣٣.
- (٣٢) السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى، ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢م: ٤٧.
- (٣٣) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.
- (٣٤) القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، د. محمود أحمد الصغير، ط ١، دار الفكر - دمشق، دار الفكر المعاصر - بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م: ٧٤.
- (٣٥) مناهل العرفان في علوم القرآن، الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني، ط ١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م: ١/٣٠٠.
- (٣٦) ينظر: القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي: ٣٣.
- (٣٧) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، د. عبد الصبور شاهين، ط ٣، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م: ٢٥٨ - ٢٦٠.
- (٣٨) ينظر في ذلك: "ظواهر كتابية في مصاحف مخطوطة دراسة ومعجم"، إعداد د. غانم قدوري الحمد وإياد سالم صالح السامرائي، ط ١، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق - سورية، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م فقد تضمن صوراً عن المخطوطات المدروسة في القسم الأول وفي القسم الثاني منه "المعجم" جداول للكلمات برسمها في المصاحف المخطوطة القديمة وموازنتها بالمصحف المطبوع، ومناهل العرفان: ١/٣٣٠.
- (٣٩) ينظر: أخبار النحويين البصريين، أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، ط ١، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م: ١٠-١٢، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م: ٢/٢٢، والمدارس النحوية، د. خديجة الحديثي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٠م: ٥٤، وتاريخ القرآن، د. محمد حسين علي الصغير، ط ١، دار المؤرخ العربي، بيروت - لبنان، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م: ١٢٥.
- (٤٠) ينظر: شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (ت ٣٨٢هـ)، تحقيق عبد العزيز أحمد، ط ١، مكتبة مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م: ١/١٣، والمحكم في نقط المصاحف، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق د. عزة حسن، ط ٢، دار الفكر - دمشق، دار الفكر المعاصر - بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م: ٥-٦، والخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله ومنهجه، د. مهدي المخزومي، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٦٠م: ٢٠.

(٤١) ينظر في ذلك: قصة النقط والشكل في المصحف الشريف ، د. عبد الحي حسين الفرماوي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٨م : ٢٨-٣٠.

(٤٢) ينظر في ذلك: المعارف أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق د. ثروت عكاشة، ط ٢، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩م: ٥٥٢-٥٥٣، وفتوح البلدان، أحمد بن يحيى البلاذري (ت ٢٧٩هـ)، نشر وفهرسة د. صلاح الدين المنجد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٦م: ٥٧٩/٣، والمصاحف، أبو بكر عبد الله السجستاني، ابن أبي داود (ت ٣١٦هـ)، تحقيق محب الدين عبد السبحان واعظ، ط ٢، دار البشائر الاسلامية للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م: ١٥١/١-١٥٢، وتاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط ٤، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ١٩٩٠م: ٨١٥/٢، والأنساب، أبو سعد عبد الكريم التميمي السمعاني (ت ٥٦٢هـ)، تقديم وتعليق عبد الله عمر البارودي، ط ١، دار الجنان، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م: ٦/٥، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين احمد بن محمد، ابن خلكان (ت ٦٨١هـ)، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٠م: ٣/٣٤٤، وسير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، أشرف على تحقيق الكتاب شعيب الارنؤوط، ط ٩، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م: ٣١٨/١٧-٣١٩، وتاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق د. عمر عبد السلام تدمري، ط ٢، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٩٨م: ٢٨/٣٢٩، وأضواء البيان، أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ)، تحقيق مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ١٤١٥هـ-١٩٥٥م: ٢٥/٩، والأعلام، خير الدين الزركلي، ط ٥، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٠م: ٧/٢٠٠.

(٤٣) ينظر: صبح الأعشى في صناعة الإنشا: أحمد بن علي القلقشندي (ت ٨٢١هـ)، علق عليه وقابل بين نصوصه محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت: ١١/٣.

(٤٤) ينظر: تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، طبعة منقحة، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م : ٩٢-٩٣-٩٤.

(٤٥) ينظر في ذلك: تاريخ اللغات السامية، أولفلسون (أبو ذؤيب)، ط ١، دار القلم، بيروت- لبنان، ١٩٨٠م: ١٤، والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، د. عبد الصبور شاهين، ط ٣، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م: ٢٥٩.

(٤٦) ينظر: شعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م: ٤١٠-٤١١، والاتقان في علوم القرآن: ١/١٠٨، والبيان في تفسير القرآن: ٢٦.

(٤٧) ينظر في ذلك: التنبيه على حدوث التصحيف، حمزة بن الحسن الأصفهاني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق محمد أسعد طلس، مراجعة اسماء الحمصي وعبد المعين الملوح، ط ٢، دار صادر، بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م : ١٥٤-١٥٩.

(٤٨) الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، تحقيق د. سهيل زكار، ط ٣، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٩٨م: ١/١٥٦، وينظر في ذلك: الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، ط ١، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م: ٢/٣١، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين ابو الحجاج يوسف المزي (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق د. بشار عواد معروف، ط ٤، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م: ٣١/٩٨.

(٤٩) القراءات الشاذة: ٢٠.

(٥٠) البقرة: ٧.

(٥١) القراءات الشاذة: ٤٧.

(٥٢) الاعراف: ١٨٥.

(٥٣) الرحمن: ٧٦.

(٥٤) القراءات الشاذة: ١٥٠.

(٥٥) لسان العرب (رفف): ١٢٦/٩.

- (٥٦) يونس: ٩٤.
- (٥٧) القراءات الشاذة: ٥٨.
- (٥٨) المصدر نفسه: ٢٩.
- (٥٩) النساء: ١٣٦.
- (٦٠) القراءات الشاذة: ٤٠.
- (٦١) الأنعام: ١٢٣.
- (٦٢) القراءات الشاذة: ٤٩.
- (٦٣) الأنفال: ٧.
- (٦٤) ينظر في ذلك: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، دت: ٧٣٨-٧٣٩.
- (٦٥) القراءات الشاذة: ١٣٧.
- (٦٦) الزخرف: ٥٣.
- (٦٧) ينظر في ذلك: شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ، جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م: ٩٢١-٩٤٥، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، دت: ٣٢٥/٤، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م: ٩١/٦ - ١١١.
- (٦٨) ينظر: الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان، سيبويه (ت ١٨٠هـ)، ط ١، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، ١٣١٦هـ: ١٩٩/٢، وشرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م: ٣٥٥/٤، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ط ١، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م: ٣٣١.
- (٦٩) ينظر: الكتاب: ٢/٢٠٠.
- (٧٠) المصدر نفسه: الصفحة نفسها، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد لعبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، دت: ٢٠٨/٢ - ٢٠٩.
- (٧١) الكتاب: ٢/٢٠٠.
- (٧٢) القراءات الشاذة: ١٣٧.
- (٧٣) ينظر في ذلك: شرح شافية ابن الحاجب: ٢/٢٠٩.
- (٧٤) القراءات الشاذة: ١٣٧.
- (٧٥) المائة: ٣.
- (٧٦) ينظر في ذلك: لسان العرب (نطح): ٢/٦٢١.
- (٧٧) الحشر: ٢٣.
- (٧٨) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت ٦١٧هـ)، تحقيق سالم مصطفى البديري، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م: ٤٥/١٨، وأسماء الله الحسنى، دراسة في البنية والدلالة، د. أحمد مختار عمر، ط ١، عالم الكتب، القاهرة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م: ٧١.
- (٧٩) لسان العرب (قدس): ٦/١٦٨.
- (٨٠) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.
- (٨١) ينظر في ذلك: شذا العرف في فن الصرف، الشيخ أحمد الحملوي، ط ١، منشورات ذوي القربى، قم - إيران، ١٤٢٦هـ: ٨٥-٨٦، والتعريف بالتصريف: د. علي أبو المكارم، ط ٧، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م: ٢٤٣، والمهذب في علم التصريف، د. صلاح الفرطوسي ود. هاشم طه شلاش، ط ١، مطابع بيروت الحديثة، بيروت، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م: ٢٣٨ - ٢٣٩.
- (٨٢) القراءات الشاذة: ٧١.
- (٨٣) الحجر: ٥٥.
- (٨٤) القراءات الشاذة: ٣٠.
- (٨٥) النساء: ١٧١.
- (٨٦) لسان العرب (مسح): ٢/٥٩٤.
- (٨٧) ينظر في ذلك المصدر نفسه: ٢/٥٩٥.
- (٨٨) القراءات الشاذة: ١٢٩.
- (٨٩) ص: ٥.
- (٩٠) ينظر: المستقصى في علم التصريف، د. عبد اللطيف محمد الخطيب، ط ١، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م: ٤١٧، والمهذب في علم التصريف: ٢٣٨-٢٣٩.
- (٩١) شرح شافية ابن الحاجب: ٢/١٣٦.
- (٩٢) القراءات الشاذة: ٢٤.
- (٩٣) النساء: ١.

- (٩٤) ينظر في ذلك: شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش (ت ٦٤٦هـ)، عالم الكتب، بيروت، دت: ٨٣/٦، ومعاني الأبنية في العربية، د. فاضل السامرائي، ط١، ساعدت جامعة بغداد على نشره، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م: ٥٠.
- (٩٥) القراءات الشاذة: ٨٣.
- (٩٦) مريم: ٦.
- (٩٧) شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهرى (٩٠٥هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م: ٥٠٠/٢.
- (٩٨) همع الهوامع: ٨٥/٦.
- (٩٩) ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ٢٠٠.
- (١٠٠) القراءات الشاذة: ١٤٢.
- (١٠١) الفتح: ٢٩.
- (١٠٢) القراءات الشاذة: ١٧٤.
- (١٠٣) الليل: ٢٠.
- (١٠٤) القراءات الشاذة: ١٧٦.
- (١٠٥) العلق: ١.
- (١٠٦) ينظر: شرح التصريح: ٥٠٤/٢.
- (١٠٧) القراءات الشاذة: ١٣٣.
- (١٠٨) فصلت: ١١.
- (١٠٩) القراءات الشاذة: ١٤٢.
- (١١٠) الفتح: ٢٩.
- (١١١) ينظر: شرح التصريح: ٥٠٥/٢.
- (١١٢) القراءات الشاذة: ٩٢.
- (١١٣) الأنبياء: ٩٠.
- (١١٤) ينظر: شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله، ابن مالك (٦٧٢هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر، الجيزة - مصر، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م: ٣٢٥/٣.
- (١١٥) القراءات الشاذة: ٩٢.
- (١١٦) المصدر نفسه: ٦٥.
- (١١٧) يوسف: ٨٦.
- (١١٨) ينظر: شرح التصريح: ٢٦/٢.
- (١١٩) ينظر في ذلك: اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ١٤٩.
- (١٢٠) ينظر: القراءات الشاذة: ٦٥.
- (١٢١) المصدر نفسه: ١٣٥.
- (١٢٢) الزخرف: ٢٦.
- (١٢٣) اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ٢٠٢.